مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/8/31

العلاقات العراقية-الإيرانية بعد زيارة رئيس الوزراء علي الزيدي
اختبار لتوازن المصالح الدقيق في ظل الصراع الأمريكي-الإيراني

د. رياض مهدي الزبيدي

● ورقة بحثية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

ورقة بحثية

2026/8/31

العلاقات العراقية–الإيرانية بعد زيارة رئيس الوزراء علي الزيدي
اختبار لتوازن المصالح الدقيق في ظل الصراع الأمريكي–الإيراني

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / ورقة بحثية

الموضوع / السياسة الداخلية والخارجية

د. رياض مهدي الزيدي / كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

المقدمة

تُعَدُّ العلاقات العراقية–الإيرانية من أكثر العلاقات الإقليمية تعقيداً وتشابكاً في منطقة الشرق الأوسط، نظراً لما يجمع البلدين من حدود جغرافية طويلة وروابط دينية واجتماعية واقتصادية وأمنية. وفي المقابل، يمثل الصراع الأمريكي–الإيراني أحد أهم المتغيرات المؤثرة في البيئة الاستراتيجية العراقية منذ عام 2003، إذ أصبح العراق ساحةً للتنافس بين النفوذ الأمريكي والإيراني، الأمر الذي فرض على الحكومات العراقية المتعاقبة انتهاج سياسة تقوم على تحقيق التوازن بين الطرفين.

تنبع أهمية الدراسة من كونها تحاول تقديم إطار تفسيري لفهم أحد أعقد ملفات الشرق الأوسط المعاصر، وهو ملف العلاقات العراقية–الإيرانية في ضوء الصراع الأمريكي–الإيراني الحالي، فهذه العلاقة لم تعد محكومة باعتبارات الجوار الجغرافي أو المصالح المشتركة فقط، بل أضحت مرهونة بميزان القوى الدولي والإقليمي الذي تمثل فيه الولايات المتحدة الطرف الأكثر تأثيراً في ضبط حدود النفوذ الإيراني داخل العراق. وفي هذا السياق، اكتسبت زيارة رئيس الوزراء العراقي علي فالح الزيدي إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية أهمية خاصة، لكونها جاءت بعد تحركات دبلوماسية مكثفة مع الولايات المتحدة، وفي ظل تصاعد التوترات الإقليمية، مما جعلها تمثل اختباراً عملياً لسياسة العراق الخارجية القائمة على التوازن وعدم الانحياز.

وتحاول هذه الدراسة الإجابة عن سؤال محوري مفاده: «إلى أي مدى يؤثر الصراع الأمريكي–الإيراني في مسار علاقات العراق مع إيران، لا سيما بعد زيارة رئيس الوزراء علي الزيدي؟ وما إمكانات العراق الواقعية لصياغة توازن يمنع هيمنة طرف واحد في ظل التحولات الإقليمية والدولية الراهنة؟». ولغرض الإجابة عن هذا التساؤل، ستحاول الدراسة التحقق من فرضية مفادها: «كلما سعى العراق بعلاقاته الخارجية إلى تعزيز الثقة المتبادلة مع الولايات المتحدة من جهة وإيران من جهة أخرى، وأظهر استقلال القرار العراقي، قلّل ذلك من احتمالات تحول العراق إلى ساحة للمواجهة المباشرة بين القوتين الأمريكية والإيرانية».

وسيتم تقسيم الدراسة على المحاور الآتية:

المحور الأول: طبيعة الصراع الأمريكي –الإيراني وانعكاساته على العراق

يُعَدُّ الصراع الأمريكي–الإيراني سمةً بارزةً في العلاقات بين البلدين، فمنذ قيام الثورة الإيرانية عام 1979، تغيّر مسار العلاقات بين الدولتين مع مجيء قيادة جديدة لإيران تحمل من الأفكار والمبادئ الأيديولوجية ما يتنافى مع السياسة الأمريكية والغربية، والتي جعلت منها عدوّاً لا بد من التصدي له، ووقف سياستها التي تقوم على استغلال الدول الضعيفة والسيطرة عليها واستنزاف مواردها من أجل تحقيق أهدافها، كما كانت تفعل مع إيران قبل ثورة عام 1979. ومنذ ذلك التاريخ، وتوتر العلاقات بين البلدين في تطور مستمر، خاصةً بعد

أن عملت الولايات المتحدة وحلفاؤها على محاصرة إيران المعادية لها، وتأشيرها على أنها دولة مهددة لأمن جيرانها، بعد دعواتها إلى تصدير الثورة الإسلامية إلى غيرها من الدول، ونصرة المستضعفين في بقية أنحاء العالم، وسعيها لبسط نفوذها إقليمياً عبر اجتذاب الأقليات الدينية والمذهبية في تلك الدول ودعم بعض فصائل المقاومة، مما ولّد حالةً من الرفض الإقليمي والدولي لسياسات إيران، والذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها؛ إذ عملت على محاصرتها وعدم السماح لها بنشر أفكارها ومبادئها في الجوار الإقليمي، أو السماح بكسب التأييد لهذه الدولة التي شكّلت خللاً كبيراً بالنسبة لاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة تُعَدُّ من ضمن المجال الحيوي للأخيرة ومنطقة نفوذها الاستراتيجي.

ويضاف لما تقدم تحول الصراع الأمريكي–الإيراني الى صراع متعدد الأبعاد يشمل الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية والأمنية، فمنذ انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي عام 2018 وفرض العقوبات القصوى على إيران، شهدت المنطقة تصاعداً في التنافس على النفوذ، وكان العراق من أكثر الدول تأثراً بذلك بسبب موقعه الجغرافي وعلاقاته الوثيقة مع الطرفين.

ويُضاف لما تقدم تحوّل الصراع الأمريكي–الإيراني إلى صراع متعدد الأبعاد، يشمل الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية والأمنية، فمنذ انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي عام 2018 وفرض العقوبات القصوى على إيران، شهدت المنطقة تصاعداً في التنافس

على النفوذ، وكان العراق من أكثر الدول تأثراً بذلك بسبب موقعه الجغرافي وعلاقاته الوثيقة مع الطرفين.

ويتمثل التأثير المباشر والانعكاس لهذا الصراع على العراق في الضغوط التي تواجهها الحكومات العراقية للحفاظ على علاقات متوازنة مع كل من واشنطن وطهران، فضلا عن تأثير العقوبات الأمريكية على التجارة والطاقة، وانعكاسات التوتر الأمني على الاستقرار الداخلي.

المحور الثاني: دلالات وأولويات زيارة رئيس الوزراء علي الزيدي إلى الولايات المتحدة وإيران

1. دلالات وأولويات زيارة رئيس الوزراء علي الزيدي إلى الولايات المتحدة

استهل رئيس الوزراء علي فالح الزيدي أولى زياراته بعد التكليف الى الولايات المتحدة الامريكية مع ما تحمله هذه الخطوة من دلالات واشارات سياسية في تحديد طبيعة العلاقة مع واشنطن واولويتها بالنسبة للحكومة العراقية الحالية، اذ يمكن فهم هذه الزيارة من خلال ما يمكن ان تمنحه من دعم وغطاء سياسي وقبول امريكي مبكر يعزز من شرعيته الداخلية والخارجية، لا سيما وانها أتت في توقيت تتسارع فيه التطورات الإقليمية مع وجود استحقاق امني ينظم ترتيبات العلاقة ين العراق والولايات المتحدة الامريكية بعد 30/9/2026، فضلا عن توجه جديد للحكومة الحالية والمتمثل بإدارة التوازنات والسعي لإعادة ضبط إيقاع علاقات العراق الخارجية بعيدا

عن الضغوط والنفوذ الحاكم للمدة الماضية.

ويمكن القول ان هذه الزيارة جاءت دعوة من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي اطلق تصريحات عبر وسائل التواصل الاجتماعي داعمة لرئيس الوزراء منها قوله (بداية فصل جديد وهائل بين بلدينا يقوم على الازدهار والاستقرار والنجاح الذي لم يسبق له مثيل) و(ندعم رئيس الوزراء العراقي الجديد بقوة، وقد فاز بمساعدتنا)، لكن هذا الدعم والتأييد لم يكن بلا شروط أمريكية والتي اتضحت قبل زيارة الزيدي من خلال البيان المشترك الذي اعلن عنه بعد اجتماع المبعوث الأمريكي الخاص للعراق توم برّاك والذي تضمن مجموعة من المحددات الامريكية التي ستحكم تطوير العلاقة بين البلدين، ابرزها قضية الفصائل المسلحة والدعوة الى النزع الكامل للسلاح وحل جميع الجماعات والتشكيلات المسلحة العاملة خارج سلطة الدولة العراقية وسيطرتها وحصر السلاح بيد الدولة العراقية، ويأتي بعد ذلك ملف فرض السيادة الكاملة بما يضمن ابعاد العراق عن الصراعات وعدم استخدام أراضيه من قبل أي طرف لتهديد السلم الإقليمي، ثم يأتي ملف تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين البلدين وخصوصا في مجالات الطاقة والاتصالات.

وبعد تحقق الزيارة وتوقيع العديد من مذكرات التفاهم بدى واضحا ان هنالك اختلاف بين أولويات الطرفين، ففي حين تركز الولايات المتحدة في أولوياتها على قضية السيادة العراقية وحصر السلاح بيد الدولة فان الجانب العراقي اكد على أولوية الشراكة الاقتصادية في مجال الطاقة والنفط والغاز والتكنلوجيا، ويأتي بعد ذلك الملف

الأمني والعسكري الذي يحتاج الى تنظيم جديد بعد انسحاب التحالف الدولي من العراق.

لكن بالرغم من التباين بين الأولويات، وُصفت الزيارة بأنها ثقيلة بالإنجازات، إذ وقّع الجانبان 48 اتفاقاً اقتصادياً، أهمها اتفاق وزارتي النفط والكهرباء العراقية مع الشركات الأمريكية، والذي سيسمح بحضور غير مسبوق للشركات الأمريكية في قطاع النفط والغاز وقطاع الكهرباء. يُضاف إلى ذلك الاتفاق الاقتصادي الذي أعطى رخصة العمل لشركة ستارلنك لتنفيذ ما يُسمّى خدمة الإنترنت الفضائية في الأراضي العراقية، إلى جانب الاتفاق بين وزارة الخزانة الأمريكية والبنك المركزي العراقي لرفع العقوبات الأمريكية عن 7 مصارف عراقية. وعلى الجانب العسكري والأمني، تم عقد تفاهمات أمنية وعسكرية خلال المحادثات مع وزير الحرب الأمريكي في البنتاغون، وبحسب المعلومات، عقد الطرفان شراكة أمنية دائمة بين العراق والولايات المتحدة، تبدأ فعلياً بعد 30/9/2026، موعد تنفيذ الانسحاب العسكري الأمريكي الكامل من العراق، ووفقاً لذلك سيتم تعزيز الدور الأمريكي في تدريب وتسليح الجيش العراقي، فضلاً عن تعزيز التنسيق الأمني والاستخباري الراقي الأمريكي للتعامل مع التطورات العسكرية الحاصلة في مضيق هرمز بين إيران والولايات المتحدة. وفي هذا الصدد، يمكننا القول إن نجاح الزيارة سيُقاس لاحقاً بقدرة العراق على تحويل التفاهمات السياسية إلى تطبيق فعلي، سواء في ملف حصر السلاح بيد الدولة واحتكار قرار الحرب والسلم والسيادة الكاملة، أو في ملف تفعيل الاستثمارات، خاصةً

في قطاع الطاقة والنفط والغاز، الذي يمثل الركيزة الأساسية للاقتصاد العراقي.

2. دلالات وأولويات زيارة رئيس الوزراء علي الزيدي إلى إيران

جاءت زيارة رئيس الوزراء العراقي إلى طهران في توقيت بالغ الحساسية، إذ لم تكن مجرد محطة بروتوكولية لافتتاح علاقة حكومته الجديدة بإيران، وإنما جاءت بعد أيام من لقائه بالرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وفي ظل مواجهة متصاعدة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، مما وضع العراق أمام اختبار التوازن بين دولة جارة مؤثرة وشريك دولي رئيسي للعراق. وبهذا الصدد، نشرت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية تقريراً يشير إلى نقل الزيدي مقترحاً أمريكياً لوقف إطلاق النار ورفض إيران له، والذي نفاه مكتب رئيس الوزراء لاحقاً، وذكر أنه لا يمت إلى الواقع بصلة وأنه غير صحيح.

وقد تصدرت الأولويات الأمنية مباحثات الطرفين، إذ طالب الجانب الإيراني بالتنفيذ الكامل للاتفاق الأمني السابق مع العراق، لا سيما إخلاء المناطق الحدودية من الجماعات التي تصنفها طهران معادية لها. وفي المقابل، تعهد الزيدي بألا تتحول أي نقطة من الأراضي العراقية إلى مصدر تهديد أو انعدام أمن لإيران، مؤكداً أن بغداد لن تقبل صدور عمل عدائي ضد الجمهورية الإسلامية من أراضيها. ويكتسب التعهد أهمية خاصة بالنسبة إلى طهران، التي تنظر إلى نشاط المعارضة الكردية الإيرانية المسلحة في إقليم كردستان العراق باعتباره تهديداً لأمنها.

وانتهت المباحثات بين الجانبين بتوقيع اتفاقية للنقل البري الدولي للبضائع، و3 مذكرات تفاهم لإنشاء خط سكك حديدية يربط خسروي، الواقعة في محافظة كرمانشاه غربي إيران، بخانقين في محافظة ديالى شرقي العراق والعاصمة بغداد، فضلاً عن التوأمة بين بغداد وطهران، والتعاون في الإدارة الحكومية والتدريب وتنمية الموارد البشرية. كما اتفق البلدان على إعداد وثيقة شاملة للتعاون الاستراتيجي طويل المدى في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية، يتولى وزيرا الخارجية إعداد مسودتها النهائية، وعلى عقد اللجنة العليا المشتركة سنوياً بالتناوب بين بغداد وطهران. وفي ختام الزيارة، أكد البيان المشترك ضرورة تسريع إنجاز خط سكة حديد الشلامجة–البصرة، وزيادة المبادلات التجارية والاستثمارات المشتركة، وتعزيز التعاون المصرفي والمالي والطاقة والنقل والصناعة والزراعة، ورفع العقبات التنفيذية أمام المشروعات المتفق عليها.

ويمكن تقييم دلالات وأولويات ونتائج الزيارة بالآتي:

1. فُسِّرت الزيارة على أنها رسالة تؤكد أن انفتاح العراق على الولايات المتحدة لا يأتي على حساب علاقاته مع إيران، وأن بغداد تسعى إلى تخفيف التوترات الإقليمية والحفاظ على مصالحها الوطنية.
2. تضمن الزيارة، في مسار العلاقات بين البلدين، تعهداً عراقياً بمنع استخدام أراضي العراق لتهديد إيران، بينما دفعت بغداد نحو توسيع التعاون الاقتصادي والربط البري.

3. أما في المسار الإقليمي، فنقل الزيدي رسالة أمريكية إلى إيران تهدف إلى خفض التصعيد.

ومما تقدم، يمكن القول إن ترتيب الزيارتين يحمل دلالة سياسية واضحة، إذ سعى الزيدي إلى التأكيد أن انفتاح حكومته على الولايات المتحدة لا يعني الانقلاب على العلاقات مع إيران، كما أن زيارته لإيران لا تعني بقاء العراق ضمن محور النفوذ الإيراني. وتحاول الحكومة العراقية من خلال هذا التحرك ترسيخ سياسة تقوم على التوازن بين الطرفين، إلا أن نجاحها يتوقف على قدرتها على معالجة الملفات التي تعتبرها الولايات المتحدة اختباراً حقيقياً لاستقلال القرار العراقي، وفي مقدمتها سلاح الفصائل والنفوذ المالي والسياسي الإيراني. أما إيران، فتراقب بدورها طبيعة التفاهمات التي توصل إليها الزيدي في واشنطن، خصوصاً أن الإدارة الأمريكية تدفع نحو تقليص نفوذ الفصائل المسلحة التي لها علاقات قوية مع إيران، وتعزيز استقلال العراق في قطاعي الطاقة والاقتصاد. لذلك، لم تكن زيارة الزيدي إلى طهران بروتوكولية فقط، بل شكّلت محاولة لطمأنة إيران إلى أن العراق لن يتحول إلى منصة تستهدفها، بالتوازي مع إبلاغها بأن العراق يريد إدارة علاقاته الخارجية وفق مصالح الدولة العراقية.

المحور الثالث: تحليل تأثير الصراع الأمريكي–الإيراني على العلاقات العراقية–الإيرانية

لمحاولة تحليل تأثير الصراع الأمريكي–الإيراني على العلاقات العراقية–الإيرانية، يتطلب ذلك دراسة طبيعة هذا التأثير وهذه العلاقة من خلال الدور الأمريكي المباشر وغير المباشر في العراق،

بوجوده العسكري والسياسي والاقتصادي، فضلاً عن الدور الإيراني في المقابل، وهو ما يجعل العراق ساحة رئيسة للتجاذب بين استراتيجيتين ومشروعين متناقضين: استراتيجية ومشروع أمريكي يسعى إلى تكريس حضور غربي عربي في المنطقة، واستراتيجية ومشروع إيراني يهدف إلى توسيع دائرة النفوذ، يكون العراق فيها عمقاً استراتيجياً لها. لذلك، تتجلى ملامح تأثير الصراع الأمريكي–الإيراني في أبعاد سياسية وأمنية واقتصادية واستراتيجية، يمكن تناولها من خلال الآتي:

أولاً: تأثير البعد السياسي للصراع ومحاولة أداء دورٍ توازني

يمكن القول إن العراق يُعَدُّ أحد أكثر الساحات فاعلية في الصراع الأمريكي–الإيراني، إذ تتقاطع مصالح الدولتين بشكل مباشر، وتجعل منه ساحة مفتوحة لإدارة الصراع والتنافس والنفوذ عبر أدوات سياسية معقدة. وهذا نابع من الموقع الجغرافي للعراق، الذي يشكل على الدوام محوراً استراتيجياً مهماً؛ لأنه يربط بين دول الخليج العربي من جهة، وبلاد الشام من جهة أخرى، فضلاً عن إشرافه على طرق التجارة والطاقة وامتلاكه لاحتياطات نفطية ضخمة، مما جعله مجالاً مفتوحاً لتقاطع المصالح، وفي مقدمتها المصالح الأمريكية والإيرانية.

لذا نجد أن الدور الإيراني برز في المشهد العراقي عبر بوابة القوى السياسية الشيعية التي تمتلك علاقات تاريخية وفكرية وعقائدية مع إيران، والتي بدورها وجدت في ذلك فرصة لتثبيت نفوذها السياسي من خلال دعمها بكافة الأشكال، ومع مرور الوقت تحولت

هذه القوى من مجرد أحزاب فاعلة محلياً إلى قوى حاكمة تشارك بشكل مباشر في صياغة القرارات الاستراتيجية للدولة العراقية، وهو ما أعطى إيران نفوذاً سياسياً فاعلاً في العراق. وعلى الجانب الآخر، لم تقف الولايات المتحدة مكتوفة الأيدي أمام هذا التمدد الإيراني، إذ اعتمدت استراتيجيات قائمة على الضغوط متعددة المستويات، إذ سعت إلى تعزيز حضور القوى العراقية التي تتبنى خطاباً أقل انحيازاً لإيران وأكثر قرباً من الرؤية الأمريكية، إلا أن الواقع العراقي المعقد، ومن خلال التجربة، يشير إلى ضعف مؤسسات الدولة وتغلغل القوى ذات العلاقات القوية مع إيران في البرلمان والحكومة، مما جعل من الصعب تحقيق توازن فعلي لصالح الولايات المتحدة، بل إن كثيراً من محاولاتها باءت بالفشل بسبب قدرة إيران على تحريك أدواتها الداخلية لتعطيل أي مسار إصلاحي يحد من نفوذها.

إن هذه المواجهة المستمرة بين النفوذ الإيراني المتمثل بالأحزاب وبعض الفصائل، والضغوط الأمريكية الرامية إلى تقليصه، جعلت من الساحة العراقية مسرحاً لصراع طويل الأمد، لا ينحصر في إطار سياسي داخلي، بل يتجاوز إلى أبعاد إقليمية ودولية.

وانطلاقاً من هذا الواقع، برز توجه جديد للحكومة العراقية الحالية برئاسة رئيس الوزراء علي الزيدي، يهدف إلى إعادة تموضع العراق بوصفه دولة قادرة على إدارة علاقاتها مع مختلف الأطراف، بدلاً من أن يكون موضوعاً للتنافس. وقد بدأ هذا التوجه من خلال زيارة الولايات المتحدة الأمريكية وإبرام العديد من الاتفاقيات التي تم

ذكرها سابقاً، ومن ثم زيارة الجارة إيران وعقد عدد من الاتفاقيات الاقتصادية. وقد عكس هذا التوجه في السياسة الخارجية العراقية سعي العراق إلى إقامة علاقات متوازنة بين الطرفين، ومنع انعكاس صراعهما وتنافسهما على الاستقرار الداخلي العراقي. وقد وضحت ممارسات الحكومة الحالية أن بغداد تتبنى سياسة تقوم على تنويع شركائها الخارجيين، بما يعزز قدراتها التفاوضية، ويحد من مخاطر الارتهان البنيوي لأي قوة خارجية، ويمنحها هامشاً أوسع للتكيف مع التحولات المتسارعة في البيئة الإقليمية والدولية.

ثانياً: تأثير البعد الأمني للصراع ومحاولة إدارة التهديدات غير المباشرة بين الدولتين

يكاد يكون البعد الأمني والعسكري احد اهم الملفات تأثيرا وأكثرها حساسية في العراق وعلاقاته مع الولايات المتحدة وايران، وذلك لتقاطع مصالح الطرفين في الداخل العراقي، فمن جهة تصاعد النفوذ الأمني والعسكري الإيراني في العراق منذ عام 2003 صعودا مع ظهور قوى المقاومة، لكن المرحلة الفارقة كانت بعد احتلال تنظيم داعش الإرهابي للأراضي العراقية عام 2014 والذي ترتب عليه دعم إيراني للحكومة العراقية في الحرب ضده، مع تشكيل الفصائل المسلحة الشيعية وقوات الحشد الشعبي، والتي أدت دورا محوريا في تعزيز الانتصار العراقي على تنظيم داعش لتكون متغيرا جيو سياسيا مهما في الحفاظ على كيان الدولة العراقية ونظامها السياسي، لكن في ذات الوقت رسخ ذلك نفوذا إيرانيا ينافس

النفوذ الأمريكي ويتفوق عليه، سيما بعد ان توسع دور هذه القوى لتتمثل في جهات سياسية ومشاريع اقتصادية ومؤسسات ثقافية واجتماعية. كما ان هذه الفصائل تبنت خطاب محور المقاومة الذي يتجاوز الحدود الوطنية ليمتد من طهران الى بغداد ودمشق وصولا لبيروت وغزة، وهذا الخطاب جعلها في كثير من الأحيان تتحرك خارج نطاق الدولة واحيانا ضد توجهات الحكومة، خصوصا فيما يتعلق بالوجود العسكري الأمريكي، اذ مثلت الفصائل أداة ضغط أساسية بيد طهران لإيصال رسائل سياسية وعسكرية دون الدخول في حرب مباشرة عبر استهداف القواعد العسكرية الامريكية او شن هجمات صاروخية وطائرات مسيرة على مصالحها في داخل العراق، مما حول البلاد الى ساحة استنزاف للولايات المتحدة وهو ما جعلها عنصرا محوريا في معادلة الصراع الإقليمي.

وفي المقابل، تمتلك الولايات المتحدة وجوداً عسكرياً وقواعد فاعلة تحت عنوان مكافحة الإرهاب ودعم القوات العراقية في مواجهة تنظيم داعش، لذلك أبقت قواعد عسكرية ونقاط انتشار تمثل في جوهرها ضمانة لحماية مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، وفي الوقت ذاته أداة للضغط لمنع إيران من السيطرة على القرار العراقي. لذا، لم تقف الولايات المتحدة مكتوفة الأيدي، إذ اعتمدت استراتيجية قائمة على الضغوط المتعددة المستويات، إذ صنّفت عدداً من الفصائل المسلحة كمنظمات إرهابية، مثل كتائب حزب الله وعصائب أهل الحق وغيرها، بهدف عزلها دولياً وتجفيف مواردها. أما اقتصادياً، فقد فرضت عقوبات على شخصيات سياسية وقادة عسكريين

مقربين من إيران، وأدرجت كيانات مالية عراقية على لوائح العقوبات بتهمة تسهيل التحويلات المالية للحرس الثوري الإيراني. ولم تقتصر هذه الضغوط على الإجراءات الرسمية فحسب، بل رافقتها تحركات دبلوماسية، لا سيما مع تشكل الحكومة الجديدة برئاسة الزيدي، لإقناعها بضرورة تقليص دور هذه الفصائل وحصر السلاح بيد الدولة.

إن هذا النمط من الصراع جعل العراق يبدو وكأنه ساحة اختبار متواصل لإرادة الطرفين، ومسرحاً لتبادل الرسائل الانتقامية، وهو ما جعل الدولة تبدو عاجزة عن ضبط الإيقاع أو فرض السيادة على مسار الأحداث، وارتبط ذلك ببروز توجه جديد لحكومة الزيدي، لا سيما بعد الزيارات الحاصلة للدولتين، إذ بيّن العراق أنه يسعى إلى تجنب تحول الأراضي العراقية إلى ساحة مواجهة مباشرة بين إيران والولايات المتحدة، أو إلى مسرح لتصفية الصراعات بين الفاعلين من غير الدول. وعليه، فإن التعاون الأمني بين العراق والبلدين يتجاوز مجرد إدارة الحدود مع إيران، وانسحاب القوات الأمريكية من القواعد العسكرية في العراق، ليصبح جزءاً من استراتيجية أوسع تستهدف احتواء تداعيات الأزمات الإقليمية ومنع انتقالها إلى الداخل العراقي.

وفي السياق ذاته، تبرز قضية حصر السلاح بيد الدولة بوصفها أحد أكثر الملفات حساسية في السياسة العراقية. فقد قدمت حكومة الزيدي هذا الملف باعتباره ركناً أساسياً في مشروع إعادة بناء الدولة وترسيخ السيادة الوطنية، غير أن نجاحه يرتبط بصورة مباشرة بطبيعة العلاقات التي تقيمها بغداد مع طهران وواشنطن، فضلاً عن توازناتها

مع القوى السياسية الداخلية. ومن ثم، فإن الحوار مع إيران والولايات المتحدة بشأن هذا الملف لا يندرج ضمن إطار التعاون الأمني فحسب، بل يمثل جزءاً من محاولة عراقية لإيجاد توازن دقيق بين متطلبات بناء الدولة واستحقاقات البيئة الإقليمية.

ثالثاً: تأثير البعد الاقتصادي للصراع ومحاولة توظيفه أداةً للعلاقات المتوازنة

كان العجز المزمن في البنية التحتية العراقية السبب الرئيس للاعتماد الكبير على الموارد والسلع الإيرانية، مما فتح الباب أمام إيران لاستخدام الاقتصاد كأداة للنفوذ والضغط، في حين تحاول الولايات المتحدة تطويع هذا الارتباط عبر العقوبات والإعفاءات. ويبرز ملف قطاع الطاقة والعجز الكبير في إنتاج الكهرباء وتوفير الغاز الطبيعي لتشغيل محطاته الكهربائية كملف حاكم في علاقات العراق مع إيران، إذ يستورد العراق كميات كبيرة من الغاز، فضلاً عن الطاقة الكهربائية الجاهزة عبر خطوط ربط مشتركة، وتشير بعض التقديرات إلى أن ما يقارب ثلث حاجة العراق من الطاقة يتم تأمينها من الجانب الإيراني، مما حوّل الملف من موضوع تجاري إلى ورقة ضغط سياسية واقتصادية تمسك بها إيران وتستخدمها في علاقتها مع العراق، خصوصاً في أوقات الأزمات.

وبذات الوقت، لا يمكن فصل هذا الملف عن التأثير الأمريكي، إذ بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران عام 2018 وبدء سياسة الضغط القصوى وفرض عقوبات صارمة على قطاع الطاقة

الإيراني، أصبح العراق مجبراً على الدخول في مفاوضات متكررة مع واشنطن للحصول على إعفاءات تسمح له باستمرار الاستيراد، وعادةً ما تكون لفترات محدودة، وهو ما يضع العراق في حالة دائمة من القلق والضغط ومعادلة صعبة بين إرضاء الولايات المتحدة والالتزام بشروطها السياسية والأمنية، أو المخاطرة بحرمان البلاد من الكهرباء. ويمثل هذا الملف نموذجاً يفسر طبيعة العلاقة الثلاثية المتمثلة باحتياج العراق إلى إيران لتأمين الكهرباء والغاز، وإيران تستخدم هذا الاحتياج كورقة ضغط سياسية، فيما تتحكم الولايات المتحدة في مفاتيح استمرار هذا التدفق عبر الإعفاءات من العقوبات. ويجد العراق نفسه عاجزاً عن تبني سياسة طاقة مستقلة، ويظل مرهوناً بالتوازنات بين البلدين.

وفي ملف التبادل التجاري، ترجّح بعض التقديرات أن التبادل التجاري بين العراق وإيران وصل في بعض السنوات إلى 12 مليار دولار، ويمكن أن يصل إلى 20 مليار دولار، وهو ما يعكس الاعتماد العراقي على السوق الإيرانية في ظل ضعف الصناعة الوطنية وتراجع الإنتاج الزراعي وتفاقم الفساد، الذي حال دون استثمار العراق لموارده الاقتصادية في تحقيق الاكتفاء الذاتي. وفي المقابل، تنظر الولايات المتحدة بعين الريبة والقلق إلى حجم هذا التبادل التجاري، إذ ترى أن إيران تستفيد من السوق العراقية للالتفاف على العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة على إيران، بل وتعدّ العراق متنفساً أساسياً لطهران للحصول على العملة الصعبة، سواء عبر التحويلات المالية أو عبر التجارة غير الرسمية والتهريب عبر المنافذ الحدودية، لذلك عملت

الإدارة الأمريكية على فرض قيود على النظام المالي العراقي، بما في ذلك فرض إجراءات رقابية على البنك المركزي العراقي وبعض المصارف، بحجة منع وصول الدولار الأمريكي إلى إيران.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى تبنّي العراق توجهاً جديداً تبنته حكومة علي الزيدي، يُعَدُّ الربط بين الأمن والتنمية الاقتصادية إحدى السمات الرئيسة في السياسة الخارجية. فبعد سنوات هيمنت فيها الاعتبارات الأمنية على علاقات العراق الخارجية، تسعى الحكومة الحالية إلى جعل الاقتصاد والاستثمار والطاقة والنقل والبنية التحتية ركائز أساسية للتفاعل مع محيطها الإقليمي والدولي. وقد تجلّى هذا التوجه بوضوح في رؤية رئيس الوزراء، التي أكدت أن استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز التعاون الاقتصادي تمثل، إلى جانب صيانة السيادة الوطنية، أولويات رئيسة للسياسة الخارجية العراقية.

وفي هذا الإطار، لم تعد العلاقات الاقتصادية بين إيران والعراق تقتصر على التجارة الحدودية أو صادرات الطاقة، بل اتسع نطاقها ليشمل تطوير شبكات النقل، وربط خطوط السكك الحديدية، وتعزيز التعاون في المجالات الفنية والهندسية، وتشجيع الاستثمارات المشتركة، وتيسير حركة التجارة، والتنسيق في مشروعات الممرات التجارية الإقليمية. ولا تسهم هذه المشروعات في توسيع التعاون الاقتصادي بين البلدين فحسب، بل تعزز أيضاً مكانة العراق بوصفه عقدةً لوجستية تربط بين الخليج وإيران وتركيا وشرق البحر المتوسط،

وهو ما ينسجم مع الرؤية العراقية الرامية إلى تحويل الموقع الجغرافي للدولة إلى مصدر للقوة والنفوذ الاقتصادي.

وفي المقابل، وقّع العراق مع الولايات المتحدة 48 اتفاقاً اقتصادياً، تشمل قطاع النفط والغاز وقطاع الكهرباء، فضلاً عن خدمة الإنترنت الفضائية في الأراضي العراقية، إلى جانب الاتفاق بين وزارة الخزانة الأمريكية والبنك المركزي العراقي لرفع العقوبات الأمريكية عن 7 مصارف عراقية.

إن ما تقدم يمكن النظر فيه إلى زيارة كل من الولايات المتحدة وإيران باعتبارها جزءاً من استراتيجية عراقية أوسع لتوظيف الاقتصاد والاستثمار والتنمية بوصفها مكملاً للجغرافيا السياسية، بحيث تصبح التنمية الاقتصادية، وتعزيز الترابط الإقليمي والدولي، وجذب الاستثمارات الأجنبية أدوات لتعزيز الأمن الوطني، ورفع مستوى المرونة الاقتصادية، وترسيخ مكانة العراق في النظام الإقليمي الآخذ في التشكل.

المحور الرابع: مستقبل العراق في المعادلة الثلاثية (العراق–إيران–الولايات المتحدة الأمريكية)

تمر منطقة الشرق الأوسط بتحولات كبرى وإعادة تشكّل للنظام الإقليمي، بدأت تبرز تباعاً بعد حرب 7 أكتوبر 2023، والتصعيد الحاصل في حرب الـ 12 يوماً على إيران عام 2025، وآخرها الحرب الأمريكية على إيران عام 2026. ويجد العراق نفسه في موقع حساس داخل المعادلة التي تربطه بإيران من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية

من جهة أخرى. ولغرض استشراف موقع العراق المحتمل، يمكن طرح الاحتمالات الآتية:

الاحتمال الأول: العراق بوصفه وسيطاً مقبولاً لدى إيران والولايات المتحدة

ينطلق هذا الاحتمال من إمكانية تأدية العراق دور الوسيط بين إيران من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، وهذا الدور يعكس رغبة العراق في التحول من ساحة صراع إلى جسر تواصل، وأن نجاحه في هذا المسار يعتمد على مدى قدرته على تعزيز مؤسساته الداخلية وتقليل اعتماده على طرف خارجي واحد.

ومن العوامل الداعمة لهذا الاحتمال ما طرحه الخبير الاقتصادي العراقي منقذ داغر، رئيس المجموعة المستقلة للأبحاث، من أن النفوذ الإيراني يتجه بالضرورة نحو الانكماش، وأن طهران ستلجأ إلى وسائل أكثر هدوءاً وأقل ظهوراً للحفاظ على حضورها، بينما تحاول بغداد بدورها تحقيق توازن في علاقاتها مع واشنطن وطهران. إذ إن نفوذ إيران لن يختفي، لكنه سيتغير ويتخذ مسارات وأساليب مختلفة. وما نشهده حالياً هو نتيجة للتطورات الإقليمية التي بدأت بعد أكتوبر 2023، وأن الحكومات العراقية لا تزال تجد صعوبة في صياغة سياسات مستقلة تماماً تجاه الولايات المتحدة وإيران، بسبب نفوذ القوتين داخل النظام السياسي العراقي.

الاحتمال الثاني: العراق جزءاً من طريق اقتصادي إقليمي بدعم أمريكي

ينطلق هذا الاحتمال من أن الرؤية الأمريكية للعراق لا تقتصر على الجانب الأمني أو ملف الفصائل، بل تشمل أيضاً تحويله إلى محور اقتصادي يربط الخليج ببلاد الشام وتركيا ومصر. وقال المبعوث الرئاسي الأمريكي توم باراك، خلال قمة الأعمال العراقية–الأمريكية التي عُقدت في واشنطن في 17 تموز 2026، إن العراق يمتلك فرصة لقيادة شبكة إقليمية جديدة عبر مشروعات الطاقة والكهرباء والنقل والتجارة. وتشير تصريحات باراك إلى أن واشنطن تنظر إلى العراق باعتباره نقطة ربط جغرافية واقتصادية، وليس مجرد ساحة أمنية لمواجهة النفوذ الإيراني. وتتوافق هذه الرؤية مع مشروع طريق التنمية الذي تعمل بغداد على تنفيذه لربط ميناء الفاو الكبير في جنوبي العراق بتركيا، ومنها إلى الأسواق الأوروبية، عبر شبكة من السكك الحديدية والطرق البرية.

ومن شأن المشروع، في حال تنفيذه، أن يمنح العراق موقعاً مركزياً في حركة التجارة بين آسيا وأوروبا، ويوفر للحكومة مصادر دخل بديلة عن النفط، ويجذب استثمارات في قطاعات النقل والطاقة والخدمات اللوجستية، كما يمكن للمشروعات الإقليمية في مجال الكهرباء والغاز والنقل أن تقلل تدريجياً اعتماد العراق على إيران، وتربطه بصورة أكبر بالاقتصادات الخليجية والتركية والغربية. لكن طهران قد لا تكون خارج هذه المعادلة بالضرورة، إذ يمكنها الاستفادة من موقع العراق ضمن

شبكات التجارة والطاقة، شرط أن تكون العلاقة خاضعة للمؤسسات الرسمية والقواعد المالية الدولية، وليس لشبكات موازية مرتبطة بالفصائل.

الاحتمال الثالث: علاقة مستمرة مع إيران والولايات المتحدة، ولكن بشروط مختلفة

ينطلق هذا الاحتمال من التحركات الأولى لحكومة رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي، التي تشير إلى أن العلاقة بين بغداد وطهران لن تتجه إلى القطيعة، لكنها قد تشهد إعادة تنظيم واضحة. فالعراق لا يستطيع تجاهل إيران، بالنظر إلى الحدود الطويلة بين البلدين، وحجم التبادل التجاري، وملفات الطاقة والمياه والأمن، فضلاً عن الروابط السياسية والاجتماعية والدينية. وفي الوقت نفسه، لا تستطيع الحكومة الجديدة تجاهل مطالب واشنطن المتعلقة بحصر السلاح بيد الدولة، وضبط التحويلات المالية، ومنع استخدام الأراضي العراقية في الهجمات الإقليمية، وتهيئة بيئة آمنة للشركات والاستثمارات الأجنبية. وبذلك، يجد الزيدي نفسه أمام معادلة تقوم على المحافظة على علاقة مستقرة مع إيران، مع تقليص نفوذها داخل القرار الأمني العراقي، والانفتاح على الولايات المتحدة ضمن شراكة اقتصادية واستراتيجية أوسع.

وتكشف مطالبة إيران بديونها، عقب زيارة الزيدي إلى واشنطن، أن طهران تريد ضمان مصالحها الاقتصادية وعدم السماح بأن يؤدي التقارب العراقي–الأمريكي إلى تهميشها. في المقابل، يبدو أن

واشنطن تراهن على استخدام الاقتصاد والاستثمارات والممرات الإقليمية وسيلةً لإبعاد العراق تدريجياً عن الاعتماد المفرط على إيران، بدلاً من مطالبته بقطع العلاقات معها بصورة فورية. وبين الديون الإيرانية والضغوط الأمريكية لنزع سلاح الفصائل، يقف العراق أمام اختبار يتعلق بقدرته على التحول من ساحة تنافس بين القوى الخارجية إلى دولة تفرض سيادتها وتستخدم موقعها الجغرافي لبناء شبكة مصالح متوازنة مع جيرانها وشركائها الدوليين.

الاحتمال الرابع: عودة العراق إلى ساحة تنافس القوى الكبرى

ينطلق هذا الاحتمال من إمكانية دخول التنافس بين إيران والولايات المتحدة مرحلة جديدة من التصعيد، أو تحوّل الأزمات الإقليمية إلى مواجهات مباشرة بين القوى المتنافسة. وفي مثل هذه الحالة، ستتقلص مساحة المناورة الدبلوماسية أمام بغداد، وستواجه الحكومة العراقية ضغوطاً متزايدة لاتخاذ مواقف أكثر وضوحاً تجاه شركائها الرئيسيين. وقد يؤدي تصاعد العقوبات، وارتفاع مستويات التوتر الأمني، وعودة أنماط الصراع بالوكالة، وتعطّل المشروعات الاقتصادية، وتراجع الاستثمارات الأجنبية، وزيادة حالة عدم اليقين في البيئة الاستثمارية، إلى إضعاف قدرة العراق على تنفيذ مشروعه القائم على التوازن والانفتاح المتعدد.

وفي ظل هذا الاحتمال، قد يعود العراق تدريجياً إلى موقعه السابق بوصفه ساحةً لتنافس القوى الإقليمية والدولية، بدلاً من كونه فاعلاً قادراً على إدارة هذا التنافس. وتظهر تجارب العقدين الماضيين أن

مثل هذا الوضع يفرض تكاليف كبيرة على الاستقرار السياسي، والأمن الداخلي، ومسارات التنمية الاقتصادية في العراق.

الخاتمة:

بعد استعراض الدراسة لطبيعة الصراع الأمريكي–الإيراني وانعكاساته على العراق، وتحليل دلالات وأولويات زيارة رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتوقيع العديد من مذكرات التفاهم والاتفاقيات والشراكات الاقتصادية والتجارية والجوانب الأمنية، والانتقال إلى تفسير تأثير الصراع الأمريكي–الإيراني على العلاقات العراقية–الإيرانية، وصولاً إلى التنبؤ واستشراف الاحتمالات المستقبلية لهذه العلاقات، يمكن القول إن الدراسة تؤكد على أن زيارة رئيس الوزراء العراقي علي فالح الزيدي إلى إيران مثّلت محطة مهمة في مسار العلاقات العراقية–الإيرانية، ورسّخت توجه بغداد نحو سياسة التوازن بين الولايات المتحدة وإيران. ورغم استمرار تأثير الصراع الأمريكي–الإيراني في توجيه العلاقات الثنائية، فإن قدرة العراق على إدارة هذا التوازن ستظل العامل الحاسم في الحفاظ على استقراره السياسي والأمني والاقتصادي خلال المرحلة المقبلة.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

1. ما يزال الصراع الأمريكي–الإيراني العامل الأكثر تأثيراً في العلاقات العراقية–الإيرانية.
2. تحوّل العراق إلى ساحة تعارض وتدافع بين النفوذ الإيراني المرتكز على العلاقات المتينة مع القوى السياسية وفصائل المقاومة والاعتماد الاقتصادي، وبين النفوذ الأمريكي المعتمد على الوجود العسكري والضغوط السياسية والاقتصادية والعقوبات.
3. أسهمت زيارة رئيس الوزراء علي الزيدي إلى إيران في تعزيز الثقة السياسية بين البلدين.
4. تعتمد السياسة الخارجية العراقية على مبدأ التوازن الإيجابي وعدم الانحياز.
5. يمثل التعاون الاقتصادي والطاقة أساساً لاستمرار العلاقات الثنائية رغم الضغوط الخارجية.
6. يرتبط مستقبل العلاقات العراقية–الإيرانية بدرجة كبيرة بمستوى التوتر أو التهدئة بين واشنطن وطهران.

المقترحات:

وفقاً لما تم التوصل إليه من نتائج، يمكن تقديم المقترحات الآتية:

1. تعزيز استقلالية القرار العراقي في السياسة الخارجية.
2. تنويع مصادر الطاقة تدريجياً من خلال الاستثمار في الغاز المحلي وتطوير الطاقة الكهربائية لتقليل الاعتماد على الغاز الإيراني وتجنب آثار العقوبات الأمريكية.
3. إنشاء آليات اقتصادية مشتركة تتوافق مع الالتزامات الدولية، وتوسيع التعاون في مجالات الاستثمار والنقل والتبادل التجاري.
4. استمرار العراق في أداء دور الوسيط بين الولايات المتحدة وإيران لتعزيز الاستقرار الإقليمي.
5. تطوير التعاون الأمني المشترك بما يحفظ سيادة العراق ويمنع استخدام أراضيه ساحةً للصراعات الإقليمية، من خلال حصر السلاح بيد الدولة تدريجياً، وتفعيل مسارات دمج الفصائل المسلحة بمؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية.

المصادر:

1 - زينة عبد الأمير عبد الحسن، الصراع الأمريكي الإيراني وأثره على الامن القومي العراقي، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية –جامعة النهرين، العدد 74، 2023، ص81

2 - دراسة بعنوان: هل هي نهاية الاستقرار في العراق؟ تداعيات الهجوم الأمريكي الإسرائيلي على ايران، مركز دراسات الشرق الأوسط، 12/3/2026، منشور على الرابط الاتي: yayin-/ar/tr.org.orsam//:https D9%%-D9%87%D9%8A%-D9%87%D9%84%/lar

3 - ترامب يستقبل رئيس الوزراء العراقي الجديد علي الزيدي في البيت الأبيض، تقرير منشور على موقع قناة العربية بتاريخ 14/6/2026 على الرابط: -arab/net.alarabiya.www//:https /2026/07/14/iraq/world-and

4 - بيان مشترك: رئيس مجلس الوزراء علي الزيدي والمبعوث الرئاسي الخاص توم براك، موقع السفارة الامريكية والقنصليات في العراق، منشور على موقع السفارة بتاريخ 15/6/2026 على الرابط: -statement-joint/ar/gov.usembassy.iq//:https en--presidential-special-and-zaidi-al-ali-minister-prime /ar-barrack-tom-voy

5 -زيادة الزيدي الى واشنطن وتحديات إعادة ضبط علاقات العراق الخارجية، مركز الامارات للسياسات، وحدة الدراسات

العراقية، 30/6/2026، على الرابط: https://www.epc.ae/ar/featured/tails-of-challenges-resetting-iraq-foreign-relations-and-washington-to-visit-zaidi-al-s-de

6 - باسل محمد، الزيدي يختتم زيارة واشنطن ب 48 اتفاقا وشراكة امنية مع الولايات المتحدة، مقال منشور في موقع مونت كارلو الدولية، 19/7/2026، على الرابط: https://www.mc-doualiya.com/news/2026/7/24/%D9

7 - غزل اريحي، من واشنطن الى طهران. ماذا حققت زيارة الزيدي الى ايران؟ تقرير منشور على موقع الجزيرة نت في 24/7/2026 على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/2026/7/24/%D9

8 - عربي لادمي محمد، النفوذ الإيراني في العراق بعد 2003: الدوافع والانعكاسات، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 3، 2021، ص890-885.

9 - مركز البيان للدراسات والتخطيط، زيارة علي الزيدي الى طهران: اختبار سياسة التوازن العراقية بين ايران والولايات المتحدة، دراسة منشورة على موقع المركز بتاريخ 1/8/2026 على الرابط: https://www.bayancenter.org/2026/08/16173/

10 - محمد معزز الحديثي، ايران والقوى غير الرسمية في العراق: قراءة ابعاد التفاعل في ظل التحولات الجيوسياسية، في كتاب العلاقات العراقية – الإيرانية في مهب التحولات رؤى مستقبلية لعلاقات بناءة، مجموعة مؤلفين، مركز البيان للدراسات والتخطيط،

2025، ص69.

11 - زينب صراوة عبادي، العلاقات العراقية الإيرانية في ضوء التأثير الأمريكي، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 10، العدد الأول، 2026، ص569-567

12 - مركز البيان للدراسات والتخطيط، مصدر سبق ذكره.

13 - زينب صراوة عبادي، مصدر سبق ذكره، ص572-571

14 - مركز البيان للدراسات والتخطيط، مصدر سبق ذكره.

15 - غسان تقي، حكومة الزيدي تختير حدود النفوذ الإيراني في العراق، دراسة منشورة على موقع الحرة، 14/يوليو/2026، على الرابط: https://www.alhurra.com/iran/2026/07/14/26608

16 - بين واشنطن وطهران. هل يعيد رئيس الوزراء علي الزيدي رسم سياسة العراق؟، دراسة منشورة على موقع سوريا تي في، 26/7/2026، على الرابط: https://www.syria.tv/%D9%86%D8%A8%D9%8A-

17 - المصدر نفسه.

18 - مركز البيان للدراسات والتخطيط، مصدر سبق ذكره.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org